«هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول. . .

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيي بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: "أكل يحيي كمثرى" لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت. . [1]».

إلاّ أنه يحق للمعترض أن يقول لئن اتضحت المقابلة بين الدلالة المعنوية من جهة والدلالة اللّفظية والصناعية من جهة أخرى بالنسبة إلى الفعل فكيف تكون بالنسبة إلى الاسم والحال أن ابن جني لم يوضحها في نصّه.

ليس لنا شاهد من ابن جني، ولكن يمكن أن نعتمد على نصّ لابن يعيش بدت لنا فيه المقابلة حاضرة. ورد هذا الشاهد في إطار شرح حدّ للاسم يقول:

«وقوله دلالة مجرّدة عن الاقتران فصل ثان احترز به عن الفعل لأن الفعل يدلّ على معنى مقترن بزمان. ويرد على هذا الحدّ المصادر وسائر الأحداث لأنّها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك "الزمان المحصّل" لأن زمان المصادر مبهم وربّما أوردوا نقضا مقدم الحاج وخفوق النجم. والحقّ أنه لا يحتاج إلى التعرّض لقوله محصّل لأنا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدلّ على الزمن من جهة اللّفظ وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتها. وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرّز منها» [2].

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 23.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 23،